Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **المغرب**

خلفية: المغرب من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٩

| رشيد توهتو |

أدّى نمو السياسات «غير الحكومية» في المغرب (هويل، ٢٠٠٦) ضمن سياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ودسترة أدوار المجتمع المدني في النسخة المغربية من الربيع العربي في العام ٢٠١١، بالإضافة إلى إطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني[١]، إلى تقديم نقد سياسي واجتماعي لفهمنا المُتعلّق بالتدخّل باعتباره مسؤولية مجتمعية. في هذا السياق، حيث دخل المجتمع المدني الناشئ في عمليّة تحوّل نحو هيمنة أسلوب عمل المنظّمات غير الحكومية (إصلاح جاد، ٢٠٠٧)، وهو مجتمع مؤلّف أساسًا من علمانيين وإسلاميين ولاعبين حكوميين في بلد نام يتعايش فيه التطرّف مع الديموقراطية، ساهم نشاط المجتمع المدني على الساحة الاجتماعية في تحويل الخطاب السياسي والمجال العام نفسه.

حدث ذلك أثناء الانتقال السلس للسلطة من الملك حسن الثاني الراحل إلى نجله الملك محمد السادس، وهو ما عُرِف بالانتقال إلى الديموقراطية، والذي بدأ بإصلاح دستوري في العام ١٩٩٦، وألحق بانتخابات تشريعية في العام ١٩٩٧، وتوّج بتشكيل حكومة التناوب التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية برئاسة أمينه العام عبد الرحمن اليوسفي.

ساهمت مرحلة جديدة من تقاسم السلطة بين المعارضة السياسية والملك باكتساب شكل من التحرير في المغرب. عند اعتلائه العرش في العام ١٩٩٩، تبنّى الملك محمد السادس سلسلة من الإجراءات للحدّ من تداعيات عهد والده (الراحل الحسن الثاني)، شملت الإطاحة بوزير الداخلية القوي الراحل إدريس البصري غير المرغوب به من القوى التقدّمية، وعودة إبراهام السرفاتي المعارض الشيوعي لنظام الحسن الثاني (١٩٩٩)، وإنشاء هيئة التحكيم المستقلّة (٢٠٠١) التي تعاملت مع تطوّر اللغة والثقافة الأمازيغية والحفاظ عليها. أيضًا شملت التدابير تعديل القوانين المُتعلّقة بإنشاء منظّمات المجتمع المدني وتبسيطها (٢٠٠٢)، وإصدار قانون الأسرة (٢٠٠٣) الذي جاء لصالح المرأة، وأخيرًا إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة (٢٠٠٤) من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة السابقة. انطلقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في العام ٢٠٠٥، وعملت الدولة من خلالها على إشراك بعض الجمعيّات في مراحل مختلفة، بدءًا من اقتراح المشاريع وصولًا إلى استكمالها، مرورًا بمراحل التتبع والتقييم.

سرّع محمد السادس عملية التحرير والمساءلة، فأنشأ هيئة جديدة لحقوق الإنسان والحقيقة، وهي هيئة الأنصاف والمصالحة، للتحقيق في مجموعة واسعة من الانتهاكات في عهد الحسن الثاني (والده الذي حكم البلاد بين العامين ١٩٦٢ و١٩٩٩)، بالإضافة إلى عقد جلسات استماع عامّة وإطلاق توصيات لإدخال تغييرات قانونية. فضلًا عن ذلك، وبعد نضال منظّمات حقوق المرأة الطويل، بدأت الحكومة في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إصلاح قانون الأحوال الشخصية في البلاد. بدأ النقاش حول المساواة بين الجنسين مع الوزير السابق محمد سعيد السعدي، الذي اقترح خطّة حكومية لإدماج المرأة في التنمية خلال حكومة التناوب. أيضًا، نتيجة الانقسام الأيديولوجي على الخطّة المُقترحة، عيّن محمد السادس لجنة ملكية لإصلاح قانون الأسرة. في العام ٢٠١١، طالب المواطنون بمزيد من الديموقراطية والعدالة الاجتماعية ووضع حدّ للفساد السياسي، ذلك خلال مشاركتهم في مظاهرات شبيهة بالربيع العربي (أُطلق عليها حركة ٢٠ فبراير في المغرب). غذّت هذه الموجة من الاحتجاجات الشعبية تحوّلًا في النشاط السياسي في المغرب، وأعادت قضايا حقوق الإنسان إلى الواجهة. في أعقابها، اقترح محمد السادس إصلاحات دستورية تمّت الموافقة عليها بالغالبية الساحقة في استفتاء شعبي. وعلى الرغم من أن الدستور الجديد حافظ على سلطات الملك على الشؤون العسكرية والدينية، إلا أنه منح المزيد من السلطات للحكومة المُنتخبة ديموقراطيًا. بالإضافة إلى ذلك، خلف المجلس الوطني المستقلّ لحقوق الإنسان والمولج بحماية حقوق الإنسان للمواطنين المغاربة، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أمّا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فقد فاز حزب العدالة والتنمية، الإسلامي المعتدل، بالانتخابات الوطنية.

١ يمكن مراجعة الموقع الالكتروني الخاص بالحوار: http://hiwarmadani2013.ma/

على الرغم من جهود الإصلاح منذ أوائل التسعينيات، لا تزال هناك مخاوف جدّية بشأن حقوق الإنسان في المغرب. أدمجت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ وسائل حماية جديدة لحقوق الإنسان، لكن هذا الالتزام لم يُترجَم، حتّى الآن، بمُمارسات مُحسّنة في مجالات عدّة. في هذا السياق، يُعبّر المُعلّقون في مجال حقوق الإنسان عن قلقهم بشأن المحاكمات غير العادلة، وحرّية التعبير، وحرّية تأليف الجمعيّات، لا سيّما بالنسبة للجماعات والأفراد السياسيين أو المسيّسين. على سبيل المثال، اعتمدت إدانة المتظاهرين السياسيين أو المعارضين على الاعترافات بالإكراه المزعومة، والتي طعَن بها المُدَّعى عليهم في المحكمة.

في العام ٢٠٠٤، منحت تعديلات قانون الأسرة والأحوال الشخصية حقوقًا موسّعة للمرأة في الطلاق وحضانة الأطفال وغيرها من الشؤون العائلية، مع ذلك، لا تزال بعض الأحكام التمييزية بين الجنسين قائمة، فضلًا عن أن تنفيذ الإصلاحات كان بطيئًا. إلى ذلك، توجد مخاوف جدّية بشأن انتهاكات حقوق عاملات المنازل في المغرب، علمًا أن كثيرات منهن طفلات، ذلك لأن قوانين العمل الوطنية لا تحمي تلك العاملات. على الرغم من الحظر المفروض على تشغيل الأطفال دون سن ١٥ عامًا، يعمل آلاف الطفلات – عادة من خلفيات محرومة –في المنازل في المغرب، وغالبًا ما يتعرّضن لظروف عمل تعسّفية. أخيرًا، أكملت هيئة الحقيقة المغربية ولايتها، وأصدرت تقريرًا نهائيًا في العام ٢٠٠٥، تضمّن اعترافات وقدّم تعويضات لنحو ١٦,٠٠٠ ضحية انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. مع ذلك، لم تُحدّد هوية الجُناة ولم تُجرَ أية محاكمة، بل نظّمت جماعات حقوق الإنسان المُستقلّة جلسات استماع موازية وسمّت الجناة. بالمثل، على الرغم من أن اللجنة أوصت بإصلاحات مؤسّسية لمنع حصول أي انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل، لكن لم يصدر أي إصلاحات للقطاع القانوني والأمني.

في الألفية الجديدة، خطت مجموعة متنوّعة من مجموعات المجتمع المدني إلى الأمام، وبدأت في الدفاع عن حرّية الدين والتوجّه الجنسي والعلمانية والحقوق اللغوية. على عكس الجماعات الحقوقية الأكثر رسوخًا، غالبًا لا تكون منظّمات حقوق الإنسان المحلّية الناشئة حديثًا متأصّلة في اليسار السياسي المغربي. بقيت منظّمات حقوق الإنسان (بما فيها النسويات والأمازيغ وجماعات التنمية المحلّية) بعيدة من الحكومة حتّى التسعينيّات عندما بدأت البيئة السياسية في التحرّر. شهد العام ٢٠١١ اضطرابات سياسية، إذ برزت حركة ٢٠ فبراير، ووضِع دستور جديد، وتشكّلت حكومة جديدة بقيادة الإسلاميين. انخرطت هذه الحكومة (من العام ٢٠١١ حتّى الآن)، لا سيّما حكومتي ٢٠١١ و٢٠١٦، في تحرير الاقتصاد، وخصخصة القطاعات العامّة المُنتجة، وإعطاء الأولوية للتحكّم في موازين الاقتصاد الكلّي، ما أدّى إلى نتائج سلبية على مستويات معيشة الفقراء. في الواقع، أنتجت هذه الخيارات النيوليبرالية اضطرابات وأدّت إلى ظهور حركات اجتماعية تطالب بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

يمكن القول إن الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسّسية المذكورة ساهمت في ظهور العديد من منظّمات المجتمع المدني، التي وجدت لاحقًا مساحة للتفاعل مع مختلف القضايا العامّة، والتي نتجت من تغييرات السياق العام على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. بادرت هذه المنظّمات إلى تكوين تحالفات وصاغت عرائض ومذكّرات لدفع أصحاب القرار نحو تلبية مطالبهم. لقد كانت احتجاجات ٢٠ فبراير مُتباينة من الناحية الكمّية، لكنها عبّرت عن نجاح رمزي شجّع على المزيد من الاحتجاجات.

عرفت العلاقات والديناميكيات بين الدولة والمجتمع تحوّلات حاسمة خلال ٢٠ عامًا، من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٩، وانتقلت من نظام قمعي استبدادي إلى حكم أوتوقراطي مُتحرّر شبه سلطوي يستخدم ديموقراطية الواجهة كنظام يدعم السلام المجتمعي. كذلك انتقل المجتمع المدني من مجرّد الانخراط في هيكليات عمل المنظّمات غير الحكومية إلى مشهد الحركات الاجتماعية والعمل من أجل الحقوق الأساسية المُتداخلة مع سياسات الهوية.

المراجع:

Boukhars, A. (2014). Politics in Morocco: Executive Monrachy and Enlightned Authoritarianism. Routledge.

Maddy-Weitzman, B. and Zisenwine, D. (2013). Contemporary Morocco: state, politics and society under Mohammed VI (Routledge Studies in Middle Eastern Politics). London and New York, Routledge.

Cavatorta, F. (2006). Civil Society, Islamism and Democratization: the Case of Morocco. In: Journal of Modern African Studies, 44, 2, 203-222.

Cohen, S. (2006). Morocco: Globalization and its Consequences. Routledge.

Denoeux, G. and Gateau, L. (1995). L'Essor des Associations au Maroc: à la Recherche de la Citoyenneté? In: Revue Maghreb - Machrek, N° 150, 19-39.

Fernández Molina, I. (2011). The Monarchy vs. the 20 February Movement: Who Holds the Reins of Political Change in Morocco? In: Mediterranean Politics, 16 (3), 2011, 435-441.

Howell, J. (2000). Making Civil Society from the Outside – Challenges for Donors In: The European Journal of Development Research 12(1), 3-22.

Islah, J. (2007). The NGO-ization of Arab Women's Movements In: Feminisms in Development: Contradictions, Contestations and Challenges. Edited by A. Cornwall, E. Harrison and A. Whitehead, Zed Books, 177-190.

Loudiy, F. (2014). Transitional Justice and Human Rights in Morocco: Negotiating the Years of Lead. Routledge.

Sater, J. (2007). Civil Society and Political Change in Morocco. Routledge.

Sater, J. (2016). Morocco: Challenges to Tradition and Modernity. Routledge.

Storm, L. (2010). Democratisation in Morocco: The Political Elite and Struggles for Power in the Post-Independence State. Routledge.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

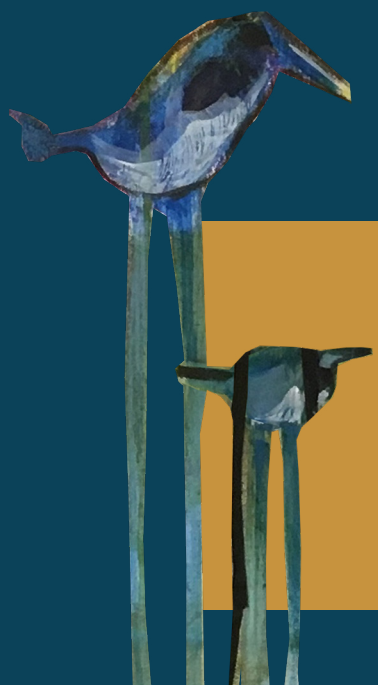

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub